### وكيل وزير النفط لـ(المدى):

# قانون النفط والغازهو اول قانون يخدم مصالح العراق ويحافظ على هذه الثروة

بغداد/ محمد خضير السعدي

وزارة النفط من الوزارات الرئيسة في توفير العائدات المالية للعراق وبحكم ارتباط هذه الوزارة المباشر بالاقتصاد الوطني وبالمواطن بشكل كبير فقد اصبحت محط انظار الجميع وكثر الحديث حولها وكثرت التنظيرات والانتقادات بشأنها وبشأن ادائها وبشأن اية خطوة تخطوها في اي تجاه.. لذلك فانه ليس ثمة شك في ان يكون قانون النفط الجديد الذي مازال يتداول ويناقش في مجلس النواب العراقي ان يكون ساحة عريضة للتصريحات والانتقادات بهدف التعديل او التغيير في مفرداته وبنوده بما يخدم المصلحة العامة وترتبط وزارة النفط ايضاً بشكل مباشر بالمواطن العراقي والذي بات حصوله على المشتقات النفطية يمثل عقبة كبرى امامه بالرغم من اننا من الدول النفطية هذه المشكلة تضغط على الوزارة والحكومة بشكل عام وباتت تمثل مشكلة يصعب حلها في ظل الاوضاع الامنية الحالية رغم التحسن الملحوظ في الوضع الامني في عموم بغداد بعد تنفيذ خطة فرض القانون.

وقد كان لـ(المدى) لقاء مع الاستاذ معتصم اكرم حسن وكيل وزارة النفط الذي سلط الضوء فيه على المفاصل الرئيسة للمشاكل التي لاحصر لها التي تواجه وزارة النفط والوضع الامني الذي يؤثر بشكل كبير على اداء هذه الوزارة الحيوية.

## قانون النفط

اوضح الاستاذ معتصم اكرم حسن وكيل وزارة النفط في حديث ان قانون النفط والغاز وضع من قبل مختصين لهم باع طويل في مجال النفط وايضاً خبراء في هذا المجال وقد تمت مناقشة هذا القانون في محافل عدة بينها وزارة النفط التي تداولت وناقشت هذا القانون في وزارة النفط.

اما عن رأيي الشخصي فاني اراه اول قانون في مجال النفط يخدم مصالح العراق ينبثق من وزارة النفط ومايتعلق بالانتقادات التي تتناول القانون والتي تطلق على شكل تصريحات عبر الفضائيات ووسائل الاعلام الاخرى فانا اقول للاخوة المنتقدين كان عليهم ان يراجعوا التاريخ القريب وان يجروا مقارنة بين ماكان عليه الحال ايام النظام السابق والحال اليوم ومدى الفائدة التي تعود على الشعب العراقي بفضل هذا القانون اذا ما تفحصوا القانون بصورة دقيقة وجدية.

واضاف صحيح ان هناك بعض الامور الصغيرة والبسيطة في القانون تحتاج الى تعديل او تغيير ولكن القانون بشكل عام جيد ويأخذ مصلحة الشعب اولاً وقبل كل شيء وان التعديلات والتغييرات هي التي تجري دراستها ومناقشتها في مجلس النواب بشكل موسع اضف الى ذلك ان القانون لم يصادق عليه في مجلس النواب بعد وانما القانون مطروح للنقاش وان الاخوة اعضاء البرلمان يتداولون القانون من كافة جوانبه الاقتصادية والفنية لكي يأخذ القانون شكله النهائي بافضل ما يمكن.

واوضح الاستاذ معتصم ان من وضع القانون هم من العراقيين ممن عاصروا العراق عبر مراحله التاريخية الحديثة وعاصروا عدة انظمة توالت على حكم العراق بمعنى انهم عاصروا اكثر من جيل من العراقيين لذا فهم يدركون معاناة العراقيين ويتفهمونها وهم على تماس مباشر مع الظروف التي مر بها العراق.

وعلق على الانتقادات التي وجهت الى القانون قائلاً انهم اساتذة في مجال عملهم وهذا رأيهم علماً ان من وضع القانون ومن ينتقده يرتبطون مع بعضهم بعلاقات ودية فقد عاشوا معاً وعملوا معاً لفترات زمنية ،واشار وكيل الوزارة الى ان من بين بنود القانون(قانون النفط والغاز) هناك ماينص على وجود مجلس اتحاد فدرالي للنفط والغاز والذي يمثل المحافظات المنتجة لهذه الثروة بمعنى ان القرارات ليست بيد شخص واحد او اقليم واحد او جهة معينة وانما القرار يصدر من هذا المجلس بما يتناسب مع واقع العراق النفطي وعلى حقوق المواطن فيها وهكذا فان شفافية القانون دقيقة وماضية.

وقال عن نتائج هذا القانون وانعكاساته بأنها لن تظهر في وقت قريب خاصة وان الاستثمار في مجال النفط لم يصدر وقانون بهذا الخصوص حتى الان ولكن بعد ان يصادق البرلمان على قانون النفط فانه يمكن للشركات المختصة ان تستثمر وفقاً لهذا القانون ومن المؤكد ان العراق غني بالثروة النفطية ويمثل واحداً من اكبر الاحتياطات في العالم لذا فان الانظار جميعها تتجه نحوه.

واكد معتصم ان المسألة الاساسية التي تعترض كافة مجالات الحياة هي المشكلة الامنية موضحاً ان الشركات العالمية تتفاعل معنا منذ اكثر من ثلاث سنوات في مجالات التدريب ومذكرات التفاهم والمجالات الدراسية.

الى ذلك اشار الى انه قبل ايام قلائل كانت هناك مناقشات في مجلس النواب بشأن قانون استثمار مصافي النفط وهذا القانون خاص بهذا المجال ومنفصل عن قانون النفط والغاز وهذا القانون مازال في طور المناقشة ولم يفرض الان مؤكداً ان القانون الوحيد الذي اقر هو قانون استيراد المشتقات النفطية.

## المشتقات النفطية ومشكلاتها

قال الاستاذ معتصم مسلطاً الضوء على ابرز اسباب هذه المشكلة ان الحالة قبل سقوط النظام كانت الكميات المنتجة تغطي الحاجة العملية وبعد سقوط النظام حدث خلل بسبب استيراد كميات هائلة من السيارات الى العراق من دون تخطيط اضف الى ذلك حالة الكهرباء التي اثرت علينا بشكل ملحوظ اضف الى ذلك الناحية الامنية التي اثرت بشكل مباشر في عدة جوانب الامر الذي ادى الى حصول الشحة ومن بين جوانب الحالة الامنية استهداف انابيب نقل النفط الخام والمشتقات النفطية ففي السابق كان من النادر نقل المشتقات النفطية بين المحافظات بواسطة الحوضيات الى المحافظات التي لاتوجد فيها اوغير مرتبطة بشبكة انابيب نقل المنتوجات النفطية اما الان فنحن ننقل المشتقات النفطية الى العاصمة بغداد من البصرة وبيجي وغيرها وهذا يؤثر بشكل ملحوظ على توفير هذه المواد اضافة الى تعرض اسطول نقل المشتقات النفطية الى الهجمات الارهابية لاسيما الطرق الخارجية بين المحافظات فحسب وانما داخل بغداد نفسها فالشاحنات التي تقوم بنقل المنتوج من مصفى الدورة تتعرض لهجمات ارهابية الامر الذي يؤدي الى تدميرها وقتل سواقها ناهيك عن التهديدات التي يتلقاها هؤلاء السواق وهكذا الامر مع شبكة الانابيب الناقلة للنفط الخام والمشتقات النفطية.

لذلك يجب توفير الامن الان العامل الامني مهم جداً للقضاء على الشحة الحاصلة في المشتقات والادهى من ذلك هو ان الارهابيين اخذو يطورون اساليبهم في استهداف الشاحنات فعلى سبيل المثال شاحنات نقل الغاز والتي تسحب ورائها قنينة كبيرة يكون سمك هذه القنينة ١٢ ملم ولايمكن للاطلاقات النارية اختراقها تمكن الارهابيون من الحصول على اطلاقات نارية خاصة تثقب القنينة وتفجرها بحمولتها البالغة نحوعشرين طناً من الغاز بل وبلغت الامور حد التهديد للعاملين في الوزارة ومقرات الشركات.

من الجانب الاخر فان ان الانتاج تدنى الى مستويات كبيرة لاسباب منها عدم وصول النفط الخام بسبب استهداف الانابيب الناقلة له وامتلاء الخزانات الموجودة في المصفى بالنفط الاسود وعدم القدرة على نقله وبيعه بسبب استهداف الانابيب الناقلة والشاحنات التي تنقله وقد قمنا بحقن النفط الاسود في الارض ولكن لايمكن الاستمرار بهذا الحقن لانه يؤثر على البيئة اولاً ويؤثر على نوعية النفط وطبقات الارض وقد اعلنا البيع لمادة النفط الاسود عبر كافة وسائل الاعلام ولكن استهداف الشاحنات ادى الى عدم القدرة على تصديره وبخاصة من منطقة بيجي.

اضافة الى ذلك تم رفع الدعم عن المشتقات النفطية ابتداءاً من ٢٠٠٧/١/١ باستثناء النفط الابيض وقد خصص له مبلغ ٣٠٠ مليون دولار وهذا وفقاً لقرارات صندوق النقد الدولي بسبب مديونية العراق ودور الصندوق في اطفائها.

اما الاستيراد للمشتقات النفطية فقد بدأت وزارة النفط بالاستيراد من ميزانيتها الخاصة لتحقيق موازنة بين الانتاج والتصدير والاستيراد يتم بشكل رئيس عن طريق البحر ويخزن في البصرة وعملية نقله من البصرة الى بغداد شمالاً تواجه الحالة الامنية ايضاً التي تعيق وتعطل هذه العملية بسبب استهداف الشاحنات.

اما عن المنطقة الشمالية من العراق بما فيها اقليم كردستان فقد اوضح ان المنطقة الشمالية وخاصة محافظتي نينوى وديالى تعاني من مشكلة الشركات الناقلة ولتفادي هذه المشكلة اوضح وكيل الوزارة ان الوزارة اتخذت قراراً بتوقيع عقود المحافظات ممثلة بشخوص محافظيها لنقل المشتقات النفطية الى محافظاتهم مشيراً الى ان الوزارة لن توقع عقوداً لنقل المشتقات النفطية مع شركات النقل وان المحافظين هم من سيوقع هذه العقود مع الشركات الناقلة لكي تكون الشحنة ضمن مسؤولية المحافظين وان المحافظ هومن يمثل مسؤولية الشركة الناقلة وايصال المشتقات النفطية وان الوزارة هي التي تدفع اجور النقل.

## كردستان والمشتقات النفطية:

وعن كردستان وتوفير المشتقات النفطية لها وكونها كباقي اجزاء العراق تعاني من شحة هذه المواد قال: ان احد الاخوة اعضاء البرلمان قال وعبر التلفاز ان كردستان تعيش حالة مرتاحة بالنسبة للمشتقات النفطية لان وكيل الوزارة كردي وهذا مخالف للواقع ذلك ان الوزارة مطلعة على حقيقة الامر وقد طلب من مكتب المفتش العام ارسال لجنة لمعرفة حقيقة الامر هناك ولكي تطلع الوزارة على واقع الحال ورغم معرفتها به مسبقاً واني اذكر الان ان اقليم كردستان عانى من شحة المشتقات النفطية لاكثر من ستة اشهر لكن كوكيل وزير كردي تفسر اي خطوة اخطوها على هذا الاساس مع الاسف لكن كوكيل وزير انظر الى كل العراقيين نظرة واحدة من الشمال الى الجنوب واوضح ان وزير النفط د. حسين الشهرستاني اصدر توجيهاً باعداد جداول حصص المحافظات من المشتقات النفطية اسبوعياً مؤكداً ان هذا التوجيه جاء على خلفية توفير الحصص للمحافظات على اساس الكثافة السكانية وعدد السيارات مشيراً الى ان الوزارة ستعمل وفقاً لهذا التوجيه.

## الكهرباء أيضا

وعن انتاج الطاقة الكهربائية واستهلاك محطات التوليد للمشتقات النفطية واستمرار انقطاع التيار الكهربائي الذي ادى الى زيادة في الطلب على المشتقات النفطية بسبب اعتماد المواطن على المولدات الخاصة قال السيد معتصم اكرم: في العام ٢٠٠٤ وفي حوار مع وكيل وزارة الكهرباء سلام القزاز والسيد هيرتس محمود قلت اعملوا بما هو موجود لدينا عندما تبنون محطات كهربائية والمتوفر لدينا بكثرة ويسر مادتي النفط الخام والنفط الاسود ونحن الان لانستطيع تغذية المحطات الموجودة وقد ابلغتهم اننا على استعداد لتجهيز المحطات باية كميات تحتاجها من هاتين المادتين.

## الحلول المقترحة مستقبلاً

بعد ان استعرضنا مجمل المشاكل التي تتعلق بتوفير المشتقات النفطية مع الاستاذ معتصم اكرم حسن وكيل وزارة النفط سألناه عن الحلول المقترحة في الظرف الحالي فقال ان قضية تحقيق الامن هي قضية مركزية واساسية اضافة الى انه يجب القضاء على بيروقراطية الادارة وانه من الضروري التخلص منها ومن المفروض تغيير بعض القوانين الادارية على سبيل المثال اذا ما اردنا نقل مادة معينة فعلينا الاعلان لمدة ثمانية وعشرين يوماً ومراجعة الاسعار واقل الاسعار وقد تكون الشركة الاقل اسعاراً هي شركة غير جيدة ويتعطل النقل ومن ثم تشكل لجنة تحقيقية للبحث عن سبب التعطيل وهناك عدة شركات في طور التحقيق ويجب ان يكون هناك مرونة وصلاحيات لذا يجب تطوير الادارة ووضع آليات مرنة في التعاملات للتخلص من البيروقراطية الادارية وقضية اخرى ان الموظفين بدأوا يخافون حتى من اللجان بحيث انهم باتوا يخافون من اعطاء اية توصية اضف الى ذلك التهديدات التي يتلقاها الموظفون وقد قدمت وزارة النفط الكثير من الشهداء بسبب التهديدات.

والتهديدات لاتصدر عن الارهابيين فقط فقد تصدر عن اخرين وهؤلاء انا اعتبرهم من الارهابيين ايضاً فهؤلاء يستغلون الظرف الامني الذي يمر به البلد لتحقيق مآربهم وهذا يحصل في محطات التعبئة وغيرها من المنشآت النفطية.

وقد اقترحنا تسقيط السيارات القديمة لتقليل الضغط في هذا الجانب ناهيك عن ان هناك بعض السيارات القديمة تشغيلها في المحطة يشكل خطورة وقد سبب ذلك حرائق في اربع محطات وقد فاتحنا المرور العامة لتسقيط هذه السيارات وقد وردنا سعر السيارة القديمة بمليون دينار وحتى الان لم يصدر اي شيء بهذا الخصوص اما في اقليم كردستان فان السيارات القديمة ممنوعة هناك.

واضاف فيما يتعلق بمنافذ الاستيراد القريبة من اقليم كردستان : ان منافذ الاستيراد قريبة لكن لايرسلون المشتقات لاسباب سياسية واوضح ان هناك حصصا مقررة لكل محافظة لكن وصول هذه الحصص يتوقف على الناقل.

وعن خطة فرض القانون اوضح ان نسبة الجرائم واعمال العنف انحسرت في بغداد لكن عملنا كوزارة ومنشآتها خارج بغداد ولدينا شبكة انابيب يبلغ طولها سبعة الاف كم لذلك نحن بحاجة الى خطة فرض القانون لحماية المنشآت النفطية وشبكات الانابيب وتأمين الطريق للشاحنات بين المحافظات وهكذا فان مشاكل وزارة النفط مشاكل لاحصر لها لاننا بتماس مباشر مع المواطن والعراق بحاجة الى انشاء مصافي كبيرة واذا لم يتوفر الامن فلايمكن للمستثمر ان يتقدم لاستثمار امواله خاصة وان رأس المال جبان ولايخرج الا ان توفر الامان.

# كيف ينظر المواطن العراقي إلى (الطابور)؟

بغداد/ حسين ثغب

(الطابور) الذي يعد نظاما حضاريا متطورا في جميع أنحاء العالم لانجاز الأعمال أو الحصول على خدمة معينة حسب أسبقية الوصول إلى مكان الانجاز المحدد. لكن ما يهمنا اليوم ما يسمى ب (الطابور) العراقي الذي خلقته الأزمات المتكررة والمتواصلة والتي أخذت حيزا كبيرا من حياة المواطن بتأثيرها السلبي أنها لم تطبق النظام بشكله الحقيقي الذي يحفظ حق كل مواطن وصارت أهداف الطابور لدينا لإقناع المواطنين بأنهم سوف يحصلون على ما يطمحون اليه وليس لضمان حقهم كما هو الهدف الأساس من الطابور.

يقول سعد محمد هاشم سائق سيارة تاكسي في بغداد: يمثل الطابور في حياتنا اليوم جزءا أساسيا لكونه يأخذ من وقتنا الكثير لاسيما طابور محطات تعبئة الوقود. وحقيقة هذا النظام ايجابي حين يتبع بشكل صحيح. ولكن في مجتمعنا وبكل أسف استخدم الطابور لامتصاص غضب المواطنين تجاه النقص الحاصل في مادة معينة وأحيانا يستخدم للتلاعب في مشاعر المواطنين وجعلهم ينتظرون لساعات طوال دون ان يتحرك. وذلك لان بعض القائمين على تنظيم الطابور لا يتصفون بالنزاهة وغير أمناء لان كل شخص في الطابور سلم دوره لهم ليحفظوه ليحصل على حقه بانتظام وان كان بعد ساعات من الانتظار.

ويقول سلمان مهدي محمد من احدى مناطق بغداد الشعبية: مشكلتي مع الطابور طويلة وعندما أشاهده في اثناء حياتي اليومية أو عبر وسائل الإعلام المختلفة أقول (الله يكون في عونكم) لأننا نرى الطابور على بعد ولا نعرف خفاياه التي تؤثر سلبا في نفوس المراجعين. حيث كنت أراجع دوائر التسجيل العقاري لأني اشتريت عقارا يملكه ورثة والجميع يعرف الزخم والتعقيد في معاملات كهذه الأمر الذي يحتاج إلى طابور قاتل وممل لان تدقيق المعاملات داخل القسم الواحد يحتاج إلى وقت ليس بالقليل وهنا تفرض المادة نفسها منافسا للطابور وتتغلب عليه.حيث ينتشر عدد من الأشخاص في الدوائر تكون مهمتهم سحب المراجعين إلى مكان معزول ثم يطرحون عليهم انجاز معاملتهم خلال وقت استثنائي مقابل مبلغ من المال ويدخلون في مساومات حتى يصلون إلى اتفاق قد لا يصلون إلى الاتفاق بسبب المبالغ الخيالية التي يطلبونها. وهكذا تجد من لديه مبلغ من المال يستطيع انجاز معاملته خلال يوم أو يومين ومن يسلك طريق الطابور قد تستمر معاملته أسابيع وأحيانا شهورا.

بينما يقول حسين احمد نجم مهندس كهرباء: عندما يكون الطلب متزايدا على بضاعة معينة او انجاز خدمة ويكون هناك عدد كبير من المراجعين يشرع العاملون في ذلك المجال إلى تنظيم طابور وهذا نظام معمول بموجبه في كل أنحاء العالم. ولكن الخلل الحاصل والذي نلمسه يوميا ونشاهده يحصل أمام أنظار الجميع هو إتباع طريق دفع الرشوة وذلك لعدم الوقوف في الطابور والدخول مباشرة إلى المكان المقصود على حساب المواطن الذي يطبق النظام ويرغب في أن يأخذ حقه ولا يتجاوز على حقوق الآخرين. وهذا دليل على أن هناك فئات متنفذة في الدوائر تلبس الحق بالباطل وهذا الأمر حقيقة يرثى له.

وقال موظف في احدى الدوائر الحكومية فضل عدم ذكر اسمه: أنا بحكم عملي أجوب مقر أكثر من دائرة وعلى علم واطلاع بأمور عديدة تخص الطابور وخفايا الدوائر خصوصا تلك التي تشهد زخما في المراجعة. وفي بعض الدوائر قد يستغل الطابور من قبل بعض ضعاف النفوس من الموظفين وذلك لإجبار المراجعين على دفع مبلغ من المال لقاء انجاز معاملاتهم. برغم أن عدد المراجعين ليس بالكبير ولكن عدم الانجاز جعل العدد يزداد ويكون هناك طابور لكي يحصل الموظف على المقسوم. كما أن اتفاقات تبرم داخل بعض الدوائر بين موظفين ذوي نفوذ وموظفي الانجاز لاختلاق مشاكل تعرقل سير العمل للأهداف نفسها متجاهلين الأمانة في العمل والقسم الذي ردده للإخلاص في تنفيذ واجباتهم وعدم التجاوز على حقوق الآخرين.

وقال الباحث الاجتماعي واثق الاسدي من إحدى دوائر وزارة العدل : برغم أن نظام الطابور من الأنظمة الاجتماعية المتطورة التي تعتمدها المجتمعات المتطورة والتي تعكس مدى تطور النظام الاجتماعي داخل تلك البلدان. حيث يكون نظام الطابور محافظا على حقوق جميع من ينتظمون في امتداد معين حسب أسبقية الوصول أو التقديم. ولكن في مجتمعاتنا ونتيجة تكرار الأزمات الحادة والتي كانت ذات تأثير سلبي في حياة المواطنين جميعا لكونها شملت معظم مجالات الحياة الخدمية والتنظيمية ولذلك أسيء استخدام هذا النظام الذي نحن بأمس الحاجة إلى استخدامه بشكل صحيح وفاعل وعدم خرقه من خلال تقديم الرشوة والعلاقات ويجب أن يتحلى جميع العاملين بهذا النظام بالنزاهة والأمانة في أداء واجباتهم. فالتكاتف من اجل تنظيم أنظمة كهذه مطلوب في يومنا هذا. ويكون الهدف من تطبيقه في الدول المتقدمة لعدم حصول خلل في نظام المراجعة ولضمان انسيابية حصول المواطن على حقه من دون الرجوع إلى أتباع طرق ملتوية.

# الموبايل داخل بيتك.... كيف تعالج مشاكله؟

بغداد / سلامة عبد الحسن

لم يعرف العراق خدمة الهاتف النقال الا بعد سقوط النظام فقد ركب العراق قطار الاتصالات والتكنلوجيا واصبح بامكانك الاتصال باهلك واقربائك وعائلتك وانت في الشارع او في السرير او في السيارة . هذا الاختراع المهم سهل لك عملية الاتصال بمن تريد واين ماتكون البعض يراه تطوير للعلاقات الاجتماعية حيث يمكن ان تعرف اين فلان ومن ثم تذهب اليه . وهو اختزال للمسافات الطويلة والبعض الاخر يراه يختزل العلاقات الانسانية والاخوية والاجتماعية وهو امر مثير للجدل وحديث الناس وخاصة المراهقين والشباب فهم لايتكلمون الا على اخر نغمة وابو الدمعة والدب وغيرها.... فهل حقا الهاتف النقال يؤثر على علاقاتنا ويضعفها ام العكس صحيح؟

## هونغ كونغ والهاتف النقال

تعتبر هونغ كونغ وحسب احصائية اجراها فريق مختص بريطاني في ٢٠٠٥ بانها الاولى في العالم في امتلاك الهاتف النقال وتشير الاحصائيات بان هناك اكثر من ستة ملاين مشترك في الهاتف النقال من اصل سبعة ملاين عدد السكان

## الشباب والنساء وعلاقتهم بالهاتف النقال

النساء والشباب هم اكثر الاشخاص استخداما للجوال ويعتبر البعض ان عدم امتلاكك له بانك بخيل او متخلف وهناك من يملك خطين هما عراقنا واسياسيل واخر اضاف له الاثير .

ام سعد ربة بيت ٤٤ سنة تقول الهاتف النقال بالنسبة لي رحمة كبيرة فقد كنت ازور اهلي في كربلاء كل ثلاثة اشهر او اكثر والان ازورهم يوميا من خلال الجوال واتعرف على اخبارهم اول باول وانا في بغداد لا استطيع ان ازورهم بسبب صعوبة الطريق ومخاطره وارتفاع اجور النقل ولكن الجوال ارخص واسهل لي وان علاقتي باهلي واقاربي تطورت واصبحت قوية جدا لان اتصالي المتكرر لهم جعل الاواصر بيننا قوية ومن ناحية اخرى فان الجوال افادني في مراقبة زوجي فكل ساعة اتصل به واعرف اين هو وماذا يفعل.... واطلع على سجل مكالماته والرسائل الواردة اليه بالرغم من انه يمسح كل شيء قبل دخوله المنزل ولكنه ينسى أحيانا وتسنح لي الفرصة باشباع فضولي.

عمر العزاوي ٢٥ سنه اعمال حرة (تصليح بوريات) الهاتف النقال اصبح سلوته الوحيدة في الدنيا بالرغم من صرف المال لشراء الكارتات يقول انا لااعرف استخدام الانترنيت وليس لي وقت لمشاهدة التلفاز في النهار لانشغالي بالعمل بالاضافة الى ذلك فهو مصدر رزقي حيث وضعت رقمي على حائط دارنا لمن يحتاج خدماتي في اصلاح انابيب المياه المنزلية وعن طريقه استقبل رزقي لكنه مكلف كثيرا وهو ضروري لي لاني في اي بيت اعمل اتصل باهلي واعلمهم مكاني ووقت عودتي تحسبا لأي طارئ.

حسن القيسي تاجر يقول لااستطع العمل بدون هاتف فهو ينتقل معي حتى في سفري خارج العراق واتصل من هناك باهلي واصدقائي وفي اي بلد اكون فعلا نحن في قرية صغيرة فهذا الجهاز الصغير يسهل لي عملي واتصالي مع التجار داخل وخارج العراق ولم يؤثر على علاقاتي الاجتماعية بل العكس طورها من خلال السؤال الدائم عنهم.

## مشكلة النغمات

حين تدخل اي وزارة او دائرة أو منظمة غير حكومية فانك تنزعج لسماعك اصوات النغمات والرنات ولانعرف هل هناك مخصصات اسمها مخصصات الرنات الهاتفية الى موظف الاستعلامات الذي تترك عنده الهواتف النقالة ام انها ضجيج مزعج لهذا الموظف المسكين

## الاطفال والهاتف النقال

كثيرا مايلفت نظرنا طفل صغير وهو يحمل الجوال ويستقبل المكالمات عماد فيصل ١٣ سنة طالب مدرسة يقول ماما اشترت لي الهاتف حتى تتصل بي وانا في المدرسة عندما تكون هي في الدائرة لتطمئن علي وطلبت مني عدم استخدامه الا لهذا الغرض ولكني اتصل باصدقائي يوميا وينتهي الرصيد وتشتري لي ماما وتقول هذه اخر مرة والا اصادر الهاتف واعطيه لاختك فاضطر للجوء الى والدي ليشتري لي كارت متذمرا وهو محق فهو يشتري لي والى ماما والى اختي وهي مكلفة وانا اشكل له ضغط مادي اضافي ومن ناحية الكارتات فهي تخلص برمشة عين

سجى محمد ١٣ سنة تقول والدي اشترى لي الهاتف بعدان زهق من تحرشاتي بهاتفه فانا اركض على هاتفه عندما يرن واجيب على مكالماته واحيانا استخدمه للاتصال بصديقاتي فاضطر الى شراء هاتف لي رغم معارضة والدتي الشديدة كوني بنت في سن المراهقة ولكن المشكلة التي تواجهني اليوم هو شراء الكارتات فانا ابكي عشرات المرات لكي يوافق احدهم على الشراء ووالدي الان نادم جدا على الشراء واصبح الهاتف مجرد تحفة احتفظ بها مع حاجياتي الخاصة

ابو محمد صاحب محل لبيع الهواتف النقالة في شارع فلسطين يقول شركات الهاتف النقال في العراق لاتسير وفق القانون وارباحها تفوق الخيال ولايتحقق في اي بلد اخر حسب معلوماتي الشخصية مثلا عندما تتصل من عراقنا على هاتف ارضي فانك تحرص على الرقم وبسرعة لان مردوده المادي يكون الى شركة عراقنا ولكن العكس اذا اتصلت من هاتف ارضي على عراقنا او اسياسيل او اثير فسترى الفرق الشاسع وتياس من كثرة الاتصالات غير المجدية لان المردود المادي يكون للدولة واعتقد هناك لعبة كبيرة تستخدمها بعض البدالات فهم متعاونون مع شركات الهاتف النقال اكثر من تعاونهم مع المواطن لان الاخير لايورق لهم والا بماذا تفسر ذلك؟

ثم ان بعض الشركات عندما تبيع الهواتف فانها لاتشترط وجود المستمسكات والوثائق الثبوتية الرسمية منها الجنسية وبطاقة السكن للمشترك وخاصة شركة عراقنا وهذا الخطأ لانعرف ان كان مقصودا او لا في حين نرى شركة اسياسيل تصر عند البيع على جلب الوثائق الثبوتية لكي يسهل على المواطن الذي يتلقى تهديدا عبر الهاتف ان يعرف اسم وعنوان الشخص المتصل.